

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)



www.dohainstitute.org

تقييم حالة

تحليل حركة الاحتجاج الإسرائيلية من منظور اقتصادي سياسي

امطانس شحادة

الدوحة، أيلول/ سبتمبر - ٢٠١١

سلسلة (تقييم حالة)

المحتوى

٤	مقدمة.....
٤	نقطة توازن بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي.....
٦	تحول أيديولوجيا السياسة الاقتصادية في إسرائيل.....
١١	الشأن الاقتصادي والاجتماعي ليس أولوية الإسرائيلي.....
١٣	لماذا الاحتجاج الآن؟.....
١٦	خاتمة.....

مقدمة

ترمي هذه الورقة إلى بحث مصادر حركة الاحتجاج الحالية في إسرائيل، وأسبابها وعلاقتها مع التحولات في السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في العقدين الأخيرين. وقد جاءت حركة الاحتجاج مفاجئة بعض الشيء في المشهد الإسرائيلي الحالي؛ فمن جهة لم تشكل الأوضاع الاقتصادية عامة ولا الفروق الاقتصادية خاصة، ولا التغيرات في السياسات الاقتصادية، ولا سياسات الضرائب، سببا لحراك سياسي أو اجتماعي في العقود الثلاثة الأخيرة. ومن جهة أخرى برز الطابع غير التقليدي في هوية الاحتجاجات الحالية وجغرافيتها، كونها جاءت من الطبقات الوسطى ذات الأصول الغربية-الأشكنازية، ومن المركز الاقتصادي الإسرائيلي؛ نتيجة التحولات في السياسات الاقتصادية. ومن الواضح لغاية الآن أنّ مطالب حركة الاحتجاج تقتصر على إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي الإسرائيلي، واستعادة بعض الوظائف الاجتماعية التي تنازلت عنها الدولة وأسندتها للقطاع الخاص. وبكلمات أخرى، تسعى حركة الاحتجاج والحراك الحالي إلى دفع النظام الاقتصادي الاجتماعي إلى نقطة توازن جديدة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي، تتناسب واحتياجات المجتمع الإسرائيلي والدولة، بل والمشروع الصهيوني. وهي ليست حالة صراع أو تصدّع جديدة على المشروع الصهيوني الذي شهد دائما براغماتية في طرحه الاقتصادي، ليستقر على صيغة توازن تعمل في خدمة المشروع الصهيوني وأهدافه.

نقطة توازن بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي

ينطلق تحليلنا من فرضية أن حركة الاحتجاج الحالية في المجتمع الإسرائيلي تصب في سياق المحاولة لإيجاد نقطة توازن جديدة بين مقتضيات اقتصاد السوق الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة؛ وبين الحاجة إلى حد أدنى من التكافل الاجتماعي، عبر توفير الدولة خدمات عامة واجتماعية؛ ورفاهية المواطنين من جهة أخرى. بكلمات أخرى، هي حركة للبحث عن توازن بين مفاهيم تضخيم الربح والمصلحة الشخصية وبين نظام يكبح جشع الأسواق لصالح التكافل الاجتماعي. يأتي هذا الحراك بعد توسّع النظام الرأسمالي أفقياً وعمودياً في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، بحيث فاق ما يمكن أن تتحمّله الطبقات الوسطى. ويندرج في سياق تزايد مؤشرات تآكل مصداقية نظام السوق ومناعته في أعقاب الأزمات المالية العالمية. إذًا، هذه ليست احتجاجات الطبقات الفقيرة ولا معدومي وسائل التأثير في السياسة العامة والرأي

العام في دولة إسرائيل. على العكس، فهي احتجاجات أكثر الفئات تأثيراً في المجتمع الإسرائيلي وتقع في المركز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وليس البحث عن نقطة توازن بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي شبه الاشتراكي، شيئاً مستحدثاً في المشروع الصهيوني، فقد لازمت هذه النقاشات والخلافات والتوازنات المشروع الصهيوني منذ بداياته. وكانت الغلبة فيه للسياسة الاقتصادية الاجتماعية التي تخدم أهداف المشروع الصهيوني وتحققها، دون أن تعكس بالضرورة، حسماً أو انتصاراً لفكر أيديولوجي معين بالملء، بل دلت على براغماتية السياسة والفكر الاقتصادي لدى صنّاع القرار.

ليس اقتصاد السوق، أو الاقتصاد الحر، غريباً عن الفكر السياسي الصهيوني، ولا هو نهج جديد بالنسبة إلى دولة إسرائيل. وتعود مشاريعه التاريخية إلى الحركة التصحيحية (بزعامه زئيف جابوتينسكي) المنافس التاريخي للتيار العمالي، وقبلها، حسب ما يرى البعض، إلى كتابات هرتسل^(١). إلا أن النجاح التاريخي لحزب العمل الإسرائيلي، في مختلف مراحلها، في قيادة المشروع الصهيوني بشكل شبه منفرد لغاية ١٩٧٦، أدى إلى اختيار سياسة اقتصادية اجتماعية غلب عليها الطابع الاجتماعي الاشتراكي، الذي يكون فيه للدولة دور محوري دون أن تلغي تماماً القطاع الخاص ووظائفه^(٢). فقد كان النظام السياسي الاقتصادي أشبه ما يكون بالاشتراكي الجماعي الاستيطاني، من حيث سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية وعلى رأس المال وعلى الصناعة والأراضي، والسعي لتحقيق دولة رفاه. وذلك لأن قيادة المشروع الصهيوني أدركت حينها أن قيام دولة إسرائيل يتوقف على تطبيق هذا النهج. وأدركت أيضاً الحاجة إلى أهمية المحافظة على قطاع خاص، ولو صغير ومحدود ومتعلق بموارد الدولة^(٣). لكن سيطرة الدولة على الاقتصاد والصناعة والمبادرات والتطوير قللت، بطبيعة الحال، من أهمية قواعد السوق الحرة وعززت الفصل بين السياسة والاقتصاد^(٤). وقد لعبت الدولة دوراً مركزياً في تطوير فروع محددة في الصناعة وتوجيهها وتشجيعها لدى القطاع الخاص، وبوساطة "اليد الظاهرة"^(٥).

وعلى الرغم من ميول قيادات المشروع الصهيوني لاقتصاد قومي شبه اشتراكي في العقود الأولى من تأسيس دولة إسرائيل، إلا أن سياستها لم تستوعب كثيراً من برامج الرفاه. فعلى سبيل المثال، لم يتعاطف صنّاع القرار مع فكرة تطبيق برامج ضمان الدخل ومخصصات البطالة. وقد اضطرت الحكومة لتوفير هذه

^١ حزوني يورام، "مائة عام على دولة اليهود"، فصلية تخيلت، العدد ١٣، ربيع ١٩٩٧.

- درور يحزقييل، تجديد الصهيونية، القدس: المكتبة الصهيونية، الهستدروت الصهيونية العالمية، (١٩٩٧).

^٢ فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).

- شاليف ميخائيل، "هل حوّلت العولمة والليبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد طبيعي"، في: داني فيلك وأوري رام (محرران)، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، (القدس: فان لير، ٢٠٠٤)، ص ٨٤-١١٥.

^٣ دافيد ليفي فاؤور، اليد الظاهرة: سياسة التصنيع في إسرائيل، (القدس: مؤسسة يد بن يتسحاك (عبري)، ٢٠٠١).

- Ahroni, Y. "The changing political economy of Israel". *Annals Of the American Academy Of Political and Social Science*, JAN 1998, 127-146.

^٤ ibid.

^٥ دافيد ليفي فاؤور، اليد الظاهرة، ٢٠٠١.

المخصّصات بسبب مساهمتها في تحقيق الأهداف القومية، وبالأساس في فترات الهجرة الجماعية (في العقد الأوّل بعد إنشاء الدّولة)^(١). ولم تُقَمّ دولة إسرائيل في سنواتها الأولى بانتهاج سياسة تأمين بطالة شاملة، بل فضّلت ارتباط العاطلين عن العمل بمكتب الشؤون الاجتماعية الواقع تحت سيطرة حزب "مباي"، من منطلق الحفاظ على سيطرة المؤسّسة واعتماد المواطنين والمهاجرين على كَرَم حزب السّلطة، حزب "مباي" (حزب عمّال أرض إسرائيل). وجاء التّغيير في سياسات تأمين البطالة في أعقاب الانكماش الاقتصاديّ في ١٩٦٦/١٩٦٧ انضمّ عمّال من الطبقات الوسطى إلى صفوف العاطلين عن العمل. وفي العام ١٩٧٢ سُنّ قانون تأمين البطالة، وبدأ تطبيقه يوم ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٣، بالتّسيق والتّوافق بين الحكومة والهيستدروت (نقابة العمّال) ولجنة تنسيق المنظّمات الاقتصادية^(٢).

تحول أيديولوجيا السياسة الاقتصادية في إسرائيل

استمرّت الحكومات الإسرائيلية في اتّباع سياسة اقتصادية تميل إلى الاشتراكية الاجتماعية مع وجود متّسع لعمل القطاع الخاص لغاية ثمانينيات القرن الماضي، حين اقترب الاقتصاد الإسرائيلي من الإفلاس والانهايار. حينها، وبسبب الحاجة إلى دعم اقتصادي أميركي لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي، اضطرت حكومة الائتلاف الوطني إلى قبول خطة إنقاذ اقتصادي شاملة، بادر إليها رئيس الوزراء حينها شمعون بيريز، ووزير المالية يتسحاق مودعي، والتي شكّلت بداية تحوّل أكبر باتجاه نظام السوق الحرة والاقتصاد الليبرالي، لكن دون أن تتنازل الحكومة عن كافة مسؤولياتها الاقتصادية ودون إلغاء دولة الرفاه. منذ ذلك الحين، ازدادت وتيرة تحوّل الاقتصاد الإسرائيليّ إلى نمط اقتصاد السوق الرأسماليّ، وما تبدّى عن ذلك من خصخصة للشركات الحكوميّة، وتنازل الدّولة عن الدّور المركزيّ في إدارة الاقتصاد وتسليمه لقوى السوق ظاهريّاً. في المقابل، عملت الحكومات الإسرائيلية على تقليص ميزانيّتها، وتقليص العجز المتراكم فيها، وبشكل خاصّ تقليص ميزانيّات الرّفاة ومخصّصات التّأمين الاجتماعيّ الوطنيّ. وشهدت هذه الفترة انكشافاً متزايداً للاقتصاد على الأسواق الدوليّة، وعمليّة لبرلة مطّردة في العملة وفي الأسواق^(٣).

تغلغل هذا التحوّل في القناعة الأيديولوجيّة لدى صنّاع السياسة أيضاً في النّقافة السياسيّة للجمهور الإسرائيليّ، بعد أن بات النظام شبه الاشتراكي يشكّل عبئاً على الطبقات الوسطى المسيطرة آنذاك وعائقاً

^١ فرنكل عامي، مخصّصات البطالة في إسرائيل: وجهات وتغيرات في القوانين: ١٩٨٥-٢٠٠٠. (تل أبيب: مركز أدفا، ٢٠٠١).

^٢ المصدر نفسه.

^٣ رام أوري، "الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة"، في: داني فيلك وأوري رام (محرران)، سلّطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، (القدس: فان لير، ٢٠٠٤)، ص ١٦-٣٤.

- فيلك داني، "إسرائيل موديل ٢٠٠٠"، سلّطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، (القدس: فان لير، ٢٠٠٤)، ص ٣٤-٥٦.
- شاليف ميخائيل، "هل حوّلت العولمة والبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد طبيعي"، سلّطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، (القدس: فان لير، ٢٠٠٤)، ص ٨٤-١١٥.

أمام تطورها^(٩). وقد كان للتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية-العالمية بداية التسعينيات، وانتصار الفكر الاقتصادي الليبرالي وتسارع عملية العولمة، تأثير كبير على التحول في النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية. فقد تنازلت الدولة عن أجزاء مركزية من وظائفها الاقتصادية السابقة، لصالح الشريك الجديد "القطاع الخاص ورأس المال الدولي"، وبقي على عاتق الدولة مسؤولية ضمان الظروف المطلوبة لإنجاح المهمة، بما في ذلك توفير بيئة عمل مريحة وسياسة مالية ملائمة.

منذ تلك الفترة فصاعدًا، حصلت تطورات هامة في ساحة النشاط الاقتصادي ومكوناته، حيث باتت تُلحظ حركة باتجاه اقتصاد الاستهلاك وجو أكثر وديّة للمبادرة في حقل الاستثمار. وبدأت الأيديولوجيا الاقتصادية للدولة، بغض النظر عن هوية الحزب الحاكم، تميل أكثر فأكثر إلى المنافسة وإلى قوى السوق^(١٠) وتتنازل إلى حد كبير عن فكرة أنّ الدولة هي المسؤولة المباشرة عن الرفاه الاقتصادي، وهي الفكرة التي بنيت عليها سابقاً أيديولوجيا الاشتراكية الصهيونية^(١١). هذا الانتقال إلى نظام حكم اقتصادي نيو-ليبرالي وهيمنة نموذج "نيو ليبرالي/ ما بعد رأسمالي"^(١٢)، كان من أبرز ملامحه: تراجع الدولة عن التدخل في السوق، وتقليص الضرائب المباشرة والميزانيات الاجتماعية، وبيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص، وخفض أجور العمالة بغية توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية^(١٣).

تسارعت هذه التحولات فترة الولاية الأولى لرئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو (١٩٩٦-١٩٩٩)، وتفاقت دون أي رادع حين شغل نتياهو منصب وزير المالية في حكومة شارون في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وصولاً إلى ولاية نتياهو الحالية. ويجدر التوقف هنا عند حالة نتياهو، الذي تظهر مراجعة فكره الاقتصادي موقفاً يبرر -بل ويتفهم- العهد الاشتراكي في العقود الأولى لقيام دولة إسرائيل، تبعاً لمنطق ضرورة تدخل الدولة بهدف استيعاب الهجرة لتثبيت أقدام الدولة^(١٤). وبالنسبة إلى نتياهو، لم يعد هناك حاجة كهذه منذ الستينيات، ولذلك على الدولة أن تتخلص من هذا الأسلوب ومن الإشراف الحكومي القوي على النشاط الاقتصادي، وأن تتخذ كلّ الإجراءات للتخلص من اشتراكية حزب العمل وشعبوية الليكود، وأن تدخل إسرائيل إلى نادي الاقتصاد الحرّ. يمكن تحقيق هذا الأمر، وفق نتياهو، فقط في حال دخول الدولة في أزمة اقتصادية خانقة كذلك التي سادت في دول شرق أوروبا أو التي واجهتها الحكومات الاستبدادية في جنوب أميركا. وسنحت الفرصة لنتياهو في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حين دخل الاقتصاد الإسرائيلي في أزمة مالية خانقة بسبب الركود الاقتصادي على أثر الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الاقتصادية العالمية. احتاجت

^٩ دانتيل غوتوين، "ما بعد الصهيونية، الخصخصة واليسار الاجتماعي"، في: طوبيا فيرليغر (محرراً)، جواب إلى زميل ما بعد الصهيونية، (تل أبيب: يديوت احرونوت، ٢٠٠٣).

^{١٠} أشير أريان، جمهورية إسرائيل الثانية، (حيفا: زمورا بيتان، ١٩٩٧).

^{١١} Plessner Y., *The political economy of Israel: From ideology to stagnation*, (New York: State University of New York press, 1994).

^{١٢} فيلك داني، شاليف، ميخائيل، ٢٠٠٤.

^{١٣} شمعون بيختر، ويانير نيتسان، "رأس المال الإسرائيلي والعولمة"، في: بنيامين كوهن، العودة إلى ماركس، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠١)، ص ٢٩٠-٢٣٣.

^{١٤} بنيامين نتياهو، "مكان تحت الشمس"، تل أبيب: مسخال (عبري)، ١٩٩٥.

الحكومة الإسرائيلية حينها إلى دعم أميركي مرة أخرى، واحتاجت إلى ضمانات لقروض مصرفية بقيمة ١١ مليار دولار، لذلك وضعت الولايات المتحدة، ربما بإشارة من وزير المالية نتنياهو نفسه، شروطاً تقضي بإدخال تغييرات إضافية على البنى الاقتصادية وتقليص العجز الحكومي والإنفاق. كانت تلك فرصة نتنياهو الذهبية لتنفيذ سياسة الاقتصاد الحر الذي سوف يغري يهود العالم بالهجرة إلى إسرائيل في هذه الحقبة^(١٥).

على الرغم من ارتباط سياسات اقتصاد السوق باسم نتنياهو، إلا أنه في الواقع الحزبي الراهن والسياسة الإسرائيلية الحالية لا يوجد فرق بين الأحزاب الكبيرة في المجال الأيديولوجي الاقتصادي^(١٦). فالحالة الإسرائيلية هي في عصر تحتفل فيه أيديولوجيا واحدة بنصرها؛ أيديولوجيا الليبرالية الاقتصادية والتطرف السياسي، أي مرحلة نيو-صهيونية محافظة. بكلمات أخرى، لم يعد هناك فرق بين اليمين واليسار في الواقع الإسرائيلي، لا في العقيدة الاقتصادية-الاجتماعية ولا في السياسية. كانت أبرز التغييرات الاقتصادية والسياسات التي تترجم التحول الأيديولوجي على أرض الواقع؛ والتي حصلت في بداية الألفية الثالثة؛ تلك التي مسّت مجال الضرائب وتوزيع الموارد والدخل. ونورد منها ما يلي، وفقاً لتقرير مركز أدفا لدراسة المساواة في إسرائيل:^(١٧)

تقليصات في الإنفاق الحكومي:

١. الإنفاق الحكومي السنوي للفرد، الذي بلغ ٣٢,٢٣٥ ش.ج. في العام ٢٠٠١، ثم تراجع في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٩,٩٦٠ ش.ج. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق قليلاً خلال السنتين ٢٠١١-٢٠١٢، لكنه مع ذلك لن يعود إلى مستوى عام ٢٠٠١.
٢. بلغ الإنفاق الاجتماعي السنوي للفرد عام ٢٠٠١ نحو ١٢,١٦٢ ش.ج.، وتراجع في عام ٢٠٠٩ إلى ١١,٤٣٦ ش.ج. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق قليلاً خلال السنتين ٢٠١١-٢٠١٢، لكنه لن يعود إلى مستواه عام ٢٠٠١.

تقليصات في ميزانيات الوزارات الاجتماعية، منها:

١. تراجع تمويل ساعات التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية في ميزانية التعليم من ٩,٦٣٩ ش.ج. للطالب الواحد عام ٢٠٠١ إلى ٨,١٦٢ ش.ج. للطالب الواحد عام ٢٠٠٦؛ ومنذ ذلك

^{١٥} المصدر السابق.

^{١٦} دافيد أوحانا، "مواجهة العولمة ورأس المال الوحشي"، مجلة ميفني، أبريل ٢٠٠٣، ص ١٨-٢٢.

^{١٧} "الشعب يريد عدالة اجتماعية"، إصدار مركز أدفا (معلومات حول العدالة والمساواة في إسرائيل) (باللغة العربية)، ٧.٨.٢٠١١.

www.adva.org/default.asp?pageid=1003&itmid=657

- الحين عادت هذه الميزانية إلى الارتفاع، لكن ليس من شأنها أن تعوّض عن مئات آلاف ساعات التدريس الضائعة.
٢. ميزانية البناء الخاصة بوزارة التربية والتعليم (ميزانية التطوير)، تقلّصت بنحو النصف من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨. وقد ازدادت الميزانية منذ ذلك الحين، لكنّها لا تزال منخفضة بنحو كبير عمّا كانت عليه عام ٢٠٠١.
٣. ميزانية التعليم العالي، بحسابها لكلّ طالب، تراجعت من ٤٤,٧١٢ ش.ج. عام ٢٠٠١ إلى ٣٧,٢٤١ ش.ج. عام ٢٠٠٨. وقد فقدت مؤسّسات التعليم العالي خلال هذه السنوات مئات ساعات تدريس المحاضرين. وهي ليست مرشّحة للعودة في المستقبل المنظور إلى مستواها عام ٢٠٠١.
٤. ميزانية وزارة الصحة، بحسابها للفرد، وصلت عام ٢٠٠٩ إلى ٩٥% من قيمتها عام ٢٠٠١.
٥. أمّا ميزانية سلّة الصحة، التي تموّل خدمات الصحة التي توفّرها صناديق المرضى، فكانت أقلّ (في عام ٢٠٠٩) بنحو ٨ مليارات ش.ج. ممّا كان يجب أن تكون عليه، لو أُجريّ تحديث كامل لأسعار السلّة.
٦. مؤسّسة التأمين الوطني، التي نجحت عام ٢٠٠١ في تقليص تفشّي الفقر بنسبة ٥٧.٢%، نجحت في تقليصه بنسبة ٤٦.٧% فقط في العام ٢٠٠٨، بسبب التخفيضات الكبيرة في مخصصاتها.

سياسة خَفْض الضرائب لأصحاب المصالح التجارية وأصحاب الأجر المرتفع

- ١- في الفترة الواقعة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٠ انتهج وزير المالية في حينه، بنيامين نتنياهو، خطة لخَفْض الضرائب، كان المستفيدون الكبار منها أصحاب المداخيل العالية. فمن كان أجره أعلى بضعفين من متوسّط الأجر حصل عام ٢٠١٠ على إضافة سنوية بمبلغ ٢٢,٩٧١ ش.ج.، ومن كان أجره أعلى بستة أضعاف من متوسّط الأجر حصل على إضافة سنوية بمبلغ ٧٤,١٣١ ش.ج. وفي مقابل ذلك، خسرت خزانة الدولة مبلغاً تراكمياً قدره ٤٦.٢ مليار ش.ج.
- ٢- تبنّت الحكومة عام ٢٠٠٩ سياسة خفض إضافي للضرائب للسنوات ٢٠١١-٢٠١٦. وسيحصل بموجبها الذين يتقاضون أجراً أعلى بـ ٦ أضعاف من متوسّط الأجر على إضافة سنوية بمبلغ ٢٠,٩٢٣ ش.ج. في العام ٢٠١٦. وذلك بالإضافة إلى ما حصلوا عليه بفضل خَفْض الضرائب خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠١٠. في المقابل، فإن الأجراء الذين يتقاضون ما يعادل متوسّط الأجر وما دون ذلك - وهم الغالبية الساحقة - لن يحصلوا على شيء.
- ٣- تقوم الحكومة أيضاً بخَفْض الضرائب على الشركات. ويوجد اليوم فعلياً شركات تجني أرباحاً كبيرة لكنّها تدفع ضريبة منخفضة جداً. ووفقاً لما نشر في وسائل الإعلام، فإن شركة "طبيع" التي يصل

- رأسمالها إلى ٥٤ مليار ش.ج.، دفعت في العام ٢٠٠٩ ضريبة بنسبة ٤.٨% - في حين كانت النسبة المقررة في القانون ٢٦%.
- ٤- أصحاب المداخل العالية يدفعون أقل مما دفعوه في السابق، بينما يدفع المواطن البسيط أكثر - من خلال ضرائب غير مباشرة وعلى رأسها الضريبة على القيمة المضافة. ومن المتوقع أن تكون مداخل الدولة عام ٢٠١١ من الضرائب غير المباشرة (١٠٤.٦ مليار ش.ج.) أكبر من مداخل الدولة من الضرائب المباشرة (١٠٣.٥ مليار ش.ج.). ويستدعي ذلك الحديث عن انقلاب تاريخي، حيث أنه في العقدين الأخيرين -على الأقل- كانت المداخل من الضرائب المباشرة دائماً أعلى من المداخل من الضرائب غير المباشرة.

معطيات عن انعدام المساواة

- ١- زاد الدخل القومي في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ بنسبة ٣٣%، ولكن حصّة العاملين زادت بنسبة ٢٤%، في حين زادت حصّة أصحاب العمل بنسبة ٤٤%.
- ٢- يحصل ما نسبته ١% من الموظفين في أعلى سلم الأجور على ٨.٧% من مجمل مداخل الأجراء. وتصل النسبة إلى ٨.١٢% من مجمل المداخل إذا أضفنا إلى الأجراء أصحاب المهن المستقلة. في المقابل، شكّل الأجراء الذين يتقاضون ما نسبته ٢/٣ من متوسط الأجر ٢٦% من مجمل الأجراء في العام ٢٠٠٩، ووصلت حصّتهم من كعكة المداخل إلى ٧.٧%.
- ٣- بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٩ تراجع حصّة الأعشار الأربعة الأدنى من الأجور من كعكة المداخل من ١٧.٠% إلى ١٦.٣% على التوالي، في حين ارتفعت حصّة العشر الأعلى من ٢٨.٠% إلى ٢٨.٥%.
- ٤- تضاعف حجم الطبقة الوسطى، بالمقارنة مع عام ١٩٨٨، من ٣٣.٠% من مجمل الأسر إلى ٢٦.٦%، وتراجعت حصّتها من كعكة المداخل من ٢٧.٩% إلى ٢٠.٥%. وتشمل الطبقة الوسطى جميع الأسر التي يقع دخلها في الخانة ما بين ٧٥% إلى ١٢٥% من متوسط مداخل الأسر.
- ٥- كان معدّل الدخل الشهري للأجراء المدنيين الأشكناز (مواليد إسرائيل لأب من مواليد أوروبا أو أميركا) في العام ٢٠٠٩ أعلى من معدّل الدخل الشهري لمجمل الأجراء المدنيين بنسبة ٤١%؛ في حين وصل معدّل دخل نظرائهم الشرقيين (مواليد إسرائيل لأب من مواليد آسيا أو أفريقيا) إلى ٣% فوق المعدّل الشهري؛ أمّا الدخل الشهري للأجراء المدنيين العرب فقد شكّل فقط ما نسبته ٦٧% من معدّل الدخل الشهري العام.

الشأن الاقتصادي والاجتماعي ليس أولوية الإسرائيلي

لم تشكّل التغيّرات في السياسات الاقتصادية، ولا الفروق الاقتصادية، ولا سياسات الضرائب، سببا لحراك سياسي أو اجتماعي في السنوات الأخيرة. فمراجعة استطلاعات الرأي العام التي تجرى قبيل كل انتخابات في إسرائيل، من العام ١٩٩٢ لغاية العام ٢٠٠٩، توضّح أن الناخب الإسرائيلي يضع الشأن الاقتصادي والاجتماعي في مرتبة ثالثة أو رابعة بعد موضوعات الأمن والسياسات الخارجية وقضايا المفاوضات والعلاقات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي. كما أن المجتمع الإسرائيلي لم يمنح في العام ٢٠٠٦ أصواتا كافية لحزب العمل برئاسة عمير بيرتس ليفوز في الانتخابات ويشكل حكومة، على الرغم من أنه وضع القضايا الاقتصادية والاجتماعية على رأس حملته الانتخابية. وأوضحت دراسة عن أنماط التصويت في المجتمع الإسرائيلي في سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ غياب "التصويت الاقتصادي" -الذي يعني معاقبة الحزب الحاكم أو مكافأته بسبب الأوضاع الاقتصادية^(١٨). القصد أنه لغاية الآن لم تشكّل المواضيع الاقتصادية أو الاجتماعية قضية سياسية أساسية داخل المجتمع الإسرائيلي.

كيف نفسر ذلك؟

يمكن تعليل خمول المجتمع الإسرائيلي وعدم احتجائه على السياسات الاقتصادية الليبرالية، أو عدم تحوّل موضوع الفروقات الاقتصادية إلى مطلب سياسي، بعدة أسباب. أحد هذه الأسباب هو حصول تغيير في مفاهيم المجتمع الإسرائيلي وثقافته التي باتت تتقبل النظام الليبرالي وتدعم ثقافة السوق والمنافسة وتحقيق الذات، وتتقبل وجود فروقات اقتصادية، على غرار التحوّل الذي حصل لدى القيادات والأحزاب. ووفقا لدانيال غوتوين (٢٠٠٣) وأوري رام (٢٠٠٢) فقد طرأ تغيير عميق في المفاهيم لدى مواطني دولة إسرائيل نحو قبول ثقافة السوق والمنافسة والعدول عن دولة الرفاه. ولا يقتصر هذا التغيير على فئة سياسيّة واحدة في المجتمع اليهودي، بل تغلغل لدى غالبية المواطنين، دون تمييز بين اليمين واليسار. وهو نتاج للواقع الجديد، الذي تبلور في أواخر القرن العشرين، نتيجة لتداخل وتزامن مرحلة العولمة وعملية السلام والنمو الاقتصادي والخصخصة، مجتمعة مع "أفول القومية الرّسمية ومعها دولة الرفاه". كذلك يمكن تعليل غياب الحراك بتبوؤ الشأن الأمني والعسكري والسياسات الخارجية وعملية المفاوضات في السنوات الأخيرة مكانة مركزية في الوجدان السياسي للمجتمع الإسرائيلي.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة، يمكن تفسير الخمول السابق للمجتمع الإسرائيلي وغياب حراك واحتجاج نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بعدم وجود فوارق اقتصادية كبيرة داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل لغاية السنوات الأخيرة، كون الفروق الكبيرة داخل المجتمع اليهودي هي بين اليهود المتدينين

^{١٨} امطانس شحادة، "التصويت الاقتصادي لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل"، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، ٢٠٠٥.

المتزمتين (الحدريم) وباقي المجتمع، وبين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي. فعلى سبيل المثال كان مؤشر جيني لقياس عدم المساواة في إسرائيل في العام ١٩٩٨ قرابة ٠.٥ نقطة وارتفع في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ إلى ٠.٥٣ نقطة وعاد ليستقر على ٠.٥ نقطة منذ تلك الفترة ولغاية الآن^(١٩). ويعني هذا أنه لم يطرأ تحوّل كبير في عدم المساواة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩، مع العلم أنّ هذا المؤشر يشمل المواطنين العرب في إسرائيل، ممّا يعني أنّ معدل عدم المساواة داخل المجتمع اليهودي لوحده أقلّ من ذلك. وتشير معطيات الفقر كذلك إلى أنّ معدل الأسر الفقيرة لدى المجتمع اليهودي لم يتغير تقريباً منذ العام ٢٠٠٠ لغاية الآن وتشكّل هذه الأسر نحو ١٥% من الإجمالي، من ضمنها ٣٠% أسر متديّنة تعود أسباب فقرها إلى عوامل ثقافية، مثل عدم المشاركة في أسواق العمل لأسباب دينية، وارتفاع عدد أفراد العائلة، والاعتماد على مخصصات من الدولة. أي أنّ معدل الفقر لدى المجتمع اليهودي يصل إلى ١٠% فقط، وهي معدلات مقبولة حتى في الدول المتطورة. ضائقة الفقر موجودة لدى المجتمع الفلسطيني في الداخل وتصل إلى ٥٤% من الأسر الفلسطينية وهي في ارتفاع مستمر منذ العام ٢٠٠٠^(٢٠). نجد كذلك أنّ معظم العائلات العربية توجد في أدنى سلم أعشار الدخل وتشكّل قرابة ٣٠% من أعشار الدخل السابع (أي أدنى المراتب)، بينما لا تتعدّى ٧% من أعشار الدخل المرتفعة (المرتبة الثانية والثالثة) وتغيب عن العشر الأول (وهو أعلى عشر)^(٢١).

من جهة أخرى، نجد أنّ الفروقات لدى المجتمع اليهودي ناتجة من ارتفاع في دخل الأسر الموجودة في أعلى سلم الدخل وليس من انخفاضها لدى الأعشار المنخفضة، ممّا يعني عدم وجود تراجع في دخل معظم الأسر اليهودية، بالتوازي مع ارتفاع الدخل بشكل أكبر لدى أعشار الدخل المرتفعة.

والقصد من هذه المعطيات، هو التوضيح للقارئ أنه لم تكن هناك أسباب اقتصادية قوية للبدء في عملية احتجاج جماعية، وأن الاحتجاجات لا تمسّ الفئات الفقيرة المسحوقة لأن نسبتها من المجتمع اليهودي قليلة للغاية، بل هي احتجاجات طبقة وسطى تواجه تآكلاً في القدرة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع والمنتجات وارتفاع أسعار المسكن، وبسبب سياسة الضرائب الحالية. وهو ما يوصلنا إلى السبب التالي لغياب احتجاج في السنوات السابقة، كون الفئات الوسطى الحالية تحوّلت إلى طبقة وسطى بفضل السياسات الاقتصادية الليبرالية وعولمة الاقتصاد الإسرائيلي وتحوّل المركز الإسرائيلي إلى مدينة معولمة.

سبب إضافي لعدم الاحتجاج، يتمثل في طبيعة التصدعات الاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي التي كانت تلبس دائماً هويّة أثنية، ممّا وجّه ردّ الفعل السياسي إلى جوانب الهويّة. والقصد أنّ الطبقات في المجتمع الإسرائيلي تتحدّد إلى حد بعيد وفقاً لأصول الأسر اليهودية. فقد كانت الفئات الغنيّة أو المتوسطة من أصول عربية والطبقات الضعيفة أو الفقيرة من أصول شرقية. لذلك كان التصدّع الاقتصادي يترجم سياسياً

^{١٩} تقرير "حالة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العامة"، مركز طاووب ٢٠١٠ (عبري).

^{٢٠} تقارير الفقر في إسرائيل وتوزيع الدخل، مؤسسة التأمين الوطني.

^{٢١} استطلاعات الدخل، مؤسسة التأمين الوطني.

في ميول الفئات الشرقية الفقيرة إلى أحزاب يمينية تشدّد على الهوية اليهودية، وترجمة عدم الرضا الاقتصادي كانت عن طريق التشديد على الانتماء والهوية اليهودية الجامعة لا باحتجاجات على النظام الاقتصادي. كما أنّ الأحزاب اليمينية التي تعبّر عن هويّة الفئات الضعيفة توجد في الحكم منذ العام ١٩٧٦ بشكل ثابت تقريبا، لذلك ينتفي مبرر للاحتجاج على أساس التمييز من قبل الفئات الغربية تجاه تلك الشرقية كما كان في سنوات الخمسينيات والسبعينيات. وقد أنتجت معادلة الاصطفاف الطبقي السياسي، تقسيم يمين ويسار سياسي مختلف عن التقسيم التقليدي في المجتمع الإسرائيلي، فنجد أنّ طبقة العمّال والطبقات الفقيرة ودون المتوسطة كانت تميل للتصويت لحزب الليكود اليميني الأقرب إلى الاقتصاد الليبرالي واقتصاد السوق، أي بخلاف مصالحها الاقتصادية. أمّا الطبقات فوق المتوسطة فكانت تدعم حزب العمل الذي يميل إلى الاقتصاد شبه الاشتراكي وتدخل الدولة ودولة الرفاه.

لماذا الاحتجاج الآن؟

هناك عدد من التفسيرات المنطقية لبدء موجة الاحتجاج الحالية، منها تأثرها بالثورات العربية، وتراكم كمّ من الاحتجاجات الفئوية والمهنية، وارتفاع أسعار المنازل والسلع، واتّساع الفجوات. لكن بالإضافة إلى الأسباب التقليدية، أعتقد أنّ أحد مسببات الاحتجاج هو حاجة المجتمع الإسرائيلي إلى البحث عن نقطة توازن جديدة ما بين نظام السوق الحرة وبين تقسيم أكثر عدلا للدخل وتوفير ظروف معيشة مقبولة، تحافظ على مصالح كافة فئات المجتمع اليهودي في إسرائيل ومطالبها. وتأتي هذه الحاجة بسبب اعتقاد الطبقات الوسطى وشرائح أخرى أن توسع الفروقات الاقتصادية وتراجع الدولة عن توفير خدمات اجتماعية بدأ يلحق ضررا اقتصاديا بشرائح عديدة من المجتمع، وأن استمرار ذلك قد يضرّ بمصالح قومية للمجتمع الإسرائيلي. وترى تلك الفئات كذلك أنّ تواصل تجذّر النظام الليبرالي واقتصاد السوق قد يضرّ بالاقتصاد الإسرائيلي وبالمصالح القومية، في حال حصلت أزمة اقتصادية ومالية خانقة كما حصل في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة. لذلك، تطالب حركة الاحتجاج بإجراء تعديلات على النظام الاقتصادي وليس تغييره. فلا يوجد أيّ مطلب جدّي لتحوّل النظام الاقتصادي إلى اشتراكي أو عودة الدولة للسيطرة على الاقتصاد وإدارته. وتدرك حركة الاحتجاج أن لا عودة إلى الوراء، وجلّ ما تطلبه هو أخذ مصالح الطبقات الوسطى بعين الاعتبار، إذ أنها تضرّرت بعض الشيء في السنوات الأخيرة من حيث القيمة الشرائية للدخل. ولذلك، تتمحور المطالب حول توسيع امتيازات الطبقات الوسطى، ورفع مستوى المعيشة عن طريق خفض الضرائب والأسعار، خاصّة أسعار الشقق والمنازل التي ارتفعت في المركز بشكل غير مسبوق.

من المهم أيضا، الانتباه إلى أن هذه الاحتجاجات والمطالبة بترويض توسّع نظام السوق تتزامن مع تآكل النظام النيو-ليبرالي العالمي وتراجعها، وتزايد المخاوف من الانهيارات الاقتصادية والمالية المستقبلية. أي

أنّ النظام الليبرالي الحالي بات هشاً وموضع انتقادات شرعية متزايدة، الأمر الذي سهّل إمكانية انتقاد النظام الليبرالي داخل المجتمع الإسرائيلي بعد أن كانت الانتقادات في السابق حكراً على فئات أيديولوجية صغيرة جداً تنتمي إلى أقصى اليسار الفكري أو الماركسي، وينظر إليها عادة على أنها غير واقعية وغير متقبلة للتغيرات التي حصلت في هذا العالم. كما ساهمت الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة في تراجع أسواق الأسهم في بورصة تل أبيب، وتحوّلها إلى مصدر للخسارة وعدم الاستقرار للطبقات الوسطى، بعد أن كانت في السنوات الأخيرة مصدر ربح إضافياً لها. نجد كذلك أنّ عدداً من كبرى شركات الاستثمار في إسرائيل تجد صعوبات في استرجاع أسهم دين طرحتها في الأسواق، وتطالب بخفض ديونها للجمهور بنسبة ٥٠%، الأمر الذي يزيد مخاوف الطبقات الوسطى المستثمرة في أسواق الأسهم وسندات دين القطاع الخاص بشكل مباشر، أو غير مباشر عن طريق صناديق الائتمان والتأمينات وصناديق التقاعد^(٢٢). باتت مخاطر النظام الليبرالي الإسرائيلي إذاً، تتشكّل عبئاً على طبقات عديدة في المجتمع الإسرائيلي. وساهم تزامن هذه الأعباء وارتفاع أسعار المعيشة وتآكل القيمة الشرائية لدخل الطبقات الوسطى والفقيرة في اللجوء إلى آلية عمل سياسي شعبي مباشر، من خلال النزول إلى الشوارع والتظاهر والاحتجاج، كونها باتت آلية مقبولة ودرجة منذ بدأت الثورات العربية.

الحالة الراهنة من الاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي ما هي إلا ذروة لتراكم كم كبير من الاحتجاجات الصغيرة أو المتوسطة، شهدها المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، في محاولة غير مجدية لتغيير التوازن القائم في النظام الاقتصادي. ونذكر هنا إضرابات نقابة المعلمين وإضراب طلاب الجامعات والمطالب، الاجتماعيين وموظفي السلطات المحلية والأطباء. وفي معظم الحالات كان محرك الاحتجاجات والمطالب، هو انتهاج سياسة اقتصادية نيو-ليبرالية، وتراجع الدولة عن امتيازات عديدة كانت توفرها دولة الرفاه، وتراجع العمل المنظم وتراجع قوة نقابات العمال. وقد تعاملت الدولة مع كافة المطالب التي طرحت في السنوات الأخيرة باعتبارها ضمن أدوات الاقتصاد الليبرالي المحافظ، في محاولات لإضعاف ابتكارات الشركات الكبرى، وتحميل القطاع الخاص المزيد من المهام، واستعمال جهاز الضرائب لتشجيع الاستهلاك، مع رفض استعمال أدوات أخرى، ممّا أوصل الاحتجاجات الصغيرة الفئوية إلى طريق مسدود وإلى حالة غليان كان لا بد أن تترجم بتحركات جماهيرية كبيرة.

ولكن جغرافية وديمغرافية الاحتجاج جاءت مفاجئة إلى حد بعيد، فلم يتوقع أحد أن تنطلق الحملة من معقل الاقتصاد الإسرائيلي الحديث: تل أبيب، تلك المدينة المعولمة التي تحاكي شركاتها أسواق العالم. ولم يتوقع أحد أن يقود حركة الاحتجاج شباب ينتمي إلى الطبقات الوسطى وما فوق. إنها ليست مدينة الفقر واليأس، إنها مدينة الأحلام وفقاً للمفاهيم الإسرائيلية. وهي دلالة على أن الفقر لم يحرك هذا الحراك الاجتماعي السياسي.

^{٢٢} عيريت افيشار، "مؤسسات الاستثمار تخرج من سوق سندات دين القطاع الخاص"، جريدة غلوبس الاقتصادية، ٢٠١١.٧.١٧: www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000665047

من المرجح أن يجري البحث عن حلول لهذه الاحتجاجات في نهاية المطاف، من خلال إدخال تعديلات على جهاز الضرائب، المباشرة وغير المباشرة، وفرض ضريبة على القيمة المضافة تكون تدريجية وتخفيضها على السلع الأساسية، وإضافة بعض الخدمات الاجتماعية إلى وظائف الدولة. لكن من غير المتوقع أن تبتعد نقطة التوازن الجديدة عن النظام الليبرالي والسوق الحرة، وجلّ ما يمكن تحقيقه هو ضبط الأسواق وكبح جماح الشركات الكبيرة ونفوذها. ومن غير المتوقع أن تحدث هذه الاحتجاجات تغييرات عميقة في المشهد السياسي الإسرائيلي. فكما أنتجت الحاجة لإنجاح المشروع الصهيوني في بدايته نموذجاً اقتصادياً تزاوجت فيه سيطرة الدولة على الاقتصاد مع القطاع الخاص؛ وكما تزاوج منذ الثمانينيات اقتصاد السوق وبقايا دولة الرفاه؛ كذلك سيعمل المجتمع الإسرائيلي على إيجاد نقطة توازن جديدة ترضي أكبر عدد من الأطراف وتحافظ على الأهداف القومية لدولة إسرائيل، وتتناسب مع النظام الاقتصادي العالمي بصيغته المتغيرة.

إنه من غير المتوقع أن تقوم حركات الاحتجاج بتبديل وجهتها في الفصل بين المطالب الاقتصادية الاجتماعية وبين النظام السياسي في إسرائيل وبين الاحتلال. ولا يعود سبب هذا الفصل فقط لإدراك قيادات المحتجين أن إقحام السياسة في الحدث سوف يهدد الائتلافات المحلية التي أقيمت في كل بلدة، بل لأن معظم الفئات المشاركة في الاحتجاج -وليس بالضرورة كافة القيادات- لا ترى في موضوع الاحتلال والاستيطان سبباً للضائقة الاقتصادية أو لارتفاع أسعار المنازل في المركز، أو لتراجع القيمة الشرائية للدخل أو لتراجع العام في الأوضاع الاقتصادية. يمكن كذلك القول إن نجاح الاحتجاجات، لغاية الآن، يعود إلى وجود إجماع سياسي نيو-صهيوني في المجتمع الإسرائيلي، يقوم على أهمية الحفاظ على يهودية الدولة وعلى الوحدة الداخلية للمجتمع الإسرائيلي، وعلى اتفاق واسع حول شروط المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وكذلك قبول واسع (على الأقل لغاية بدء الاحتجاجات) للسياسات الاقتصادية النيو-ليبرالية. ففي الواقع الحالي للمجتمع الإسرائيلي نجد أن التصدع أو الاختلاف السياسي في أدنى حالاته. ولولا ذلك لما كان من الممكن إنتاج توافق حول مطالب اقتصادية اجتماعية. ويعني ذلك أنّ هذا الاحتجاج جاء بسبب انتصار ثقافة نيو-صهيونية محافظة، وقد نجح في خلق جوّ عام داعم، دون أن يحقق مطالبه لغاية الآن، لأنه لا ينفى هذه الثقافة ولا يعرض بديلاً عنها، بل يطالب بترويضها بعض الشيء كسقف أعلى.

خاتمة

جاءت موجة الاحتجاجات الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل بعد سنوات من تغلغل ثقافة اقتصادية نيو-ليبرالية لدى معظم النخب السياسية والأحزاب، ولدى غالبية المواطنين، دون تمييز بين اليمين واليسار. وهي لا تعكس بداية شرخ أو تصدع داخل المجتمع الإسرائيلي، إنما محاولة لتصحيح مسار تطور الاقتصاد الليبرالي ليتناسب مع احتياجات المجتمع الإسرائيلي. أي إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي القائم لا تغيير قواعد اللعبة القائمة بشكل كامل، بمعنى ترويض القائم. كما أنها تبتعد لغاية الآن عن ربط المطالب الاجتماعية وإعادة الحياة لدولة الرفاه مع مطالب سياسية ومع قضايا الاحتلال أو تهويد الجليل والنقب. إذًا، هي احتجاجات اقتصادية اجتماعية نقيّة -لغاية الآن- تتعلق بأوضاع الطبقات الوسطى وما تبقي من شرائح ضعيفة وفقيرة في إسرائيل، تحظى بدعم فئات واسعة من المجتمع الإسرائيلي.

أما من حيث التأثير السياسي للاحتجاجات، ففي الحالة الإسرائيلية، وبعد أن كانت للاحتجاجات الاقتصادية في الماضي هويةً أثنية ترجمت سياسيا بدعم أحزاب اليمين القومي، يمكن التكهن أن تتجح المنظومة السياسية والحزبية القائمة في احتواء الاحتجاج الحالي، من خلال تعديل طرحها الاقتصادي الاجتماعي وتنفيذ تغييرات في السياسات الحالية لتستجيب إلى قسم من مطالب الاحتجاج، خاصة التي لا تؤدي إلى إخلال التوازن القائم في الاقتصاد. ومن بينها مثلا تعديلات على جهاز الضرائب، وضريبة القيمة المضافة، والإعلان عن تسهيلات في مجال الإسكان ودعم مشاريع بناء جديدة، خاصة في الجليل والنقب. لذلك من غير المتوقع أن تغير موجة الاحتجاج الحالية التوازنات السياسية والحزبية في المشهد الإسرائيلي، ومن غير المتوقع أن تتبلور المطالب الاقتصادية من خلال حزب جديد. فالحديث لا يدور عن تبني مواقف متناقضة على أطراف محور الفكر الاقتصادي، يميني ليبرالي مقابل يساري اجتماعي. وستجد المنظومة الحزبية القائمة نقطة التوازن، كما فعل المشروع الصهيوني منذ بداياته، بين الطرح الاجتماعي والليبرالي، بين جشع الأسواق والحاجة إلى وظائف اقتصادية اجتماعية للدولة وتوفير ظروف حياة مقبولة تحافظ على بقاء المجموعة اليهودية في إسرائيل.